٢٩١٧

التوزيع: عام
E/ESCWA/14/5/Rev.1
٤ نيسان / ابريل ١٩٨٧
ARABIC
الأصل: بالعربية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الرابعة عشرة
٥-٤ نيسان / ابريل ١٩٨٧
بغداد

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة
إلى الدورة الرابعة عشرة للاسكوا

نيسان / ابريل ١٩٨٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالاة الى وثيقة
من وثائق الأمم المتحدة

87-0551

United Nations Publications

-ج-

المحتويات

الفقرات الصفحة

الجزء الأول

٣	مقدمة
٤	١٩ - ١	الفصل الأول - خلاصة
٩	الفصل الثاني - مشاريع قرارات اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة الرابعة عشرة للاسكوا

الجزء الثاني

١٧	٨ - ١	مقدمة
١٩	٩٤ - ٩	الفصل الأول - وقائع الجلسات
٣٦	١٠٦ - ٩٥	الفصل الثاني - تنظيم أعمال الدورة الخامسة
٤٠	المرفق - قائمة بالوثائق المقدمة للدورة الخامسة للجنة الفنية

الجزء الأول

مقدمة

عقدت الدورة الخامسة للجنة الفنية في الفترة من ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ إلى ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بمقر الاسكوا ببغداد وبعد الكلمة الافتتاحية للأمين العام التنفيذي تم انتخاب أعضاء المكتب على النحو التالي. (انظر الفصل الثاني، الجزء الثاني من التقرير: تنظيم أعمال الدورة):

رئيساً للدورة

رئيس وفد العراق

نائباً للرئيس

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

مقرراً

رئيس وفد مصر

وتم اعتماد هذا التقرير في الجلسة الختامية يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٧.

الفصل الأول

الخلاصة

-1 نظرت اللجنة في بنود جدول الأعمال المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/1 وخرجت بالنتائج التالية:

البند ٦(ا) تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٧-١٩٨٦

-2 أحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز خلال عام ١٩٨٦ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٧-١٩٨٦، وأبدت ارتياحها لمعدل الأداء الذي تم تحقيقه رغم ارتفاع نسبة الشواغر. ووافقت على التعديلات التي اقترح الأمين العام التنفيذي إدخالها على برنامج العمل. وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية في هذا الشأن، وأوصت بزيادة التعاون بين اللجنة والمنظمات الإقليمية وشبكة الأقليمية لتفادي الازدواجية (انظر مشروع القرار رقم ١ في الفصل الثاني، الجزء الأول من هذا التقرير).

البند ٦(ب) متابعة قرارات اللجنة

-3 أحاطت اللجنة علما بما قامت به الأمانة التنفيذية من إجراءات لمتابعة قرارات اللجنة وأوصت بما يلي:

القرار ١٤٤ (د-١٣) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية

-4 إعادة تأكيد قرار الاسكوا ١٤٤ (د-١٣) المؤيد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨٦ وتأييد الإجراءات التي تتخذها الاسكوا بالنسبة لملء الشواغر، والاستمرار في التأكيد على ضرورة استثناء الاسكوا من تجميد التعيينات، إذ لا يمكن معاملة الاسكوا كسائر المكاتب والادارات حيث ان الاسكوا لم تصل بعد الى الحجم الكامل الذي يتطلب ان تصل اليه كي تنفذ برامجها بفعالية وكيف يكون لها تأثير بالنسبة لتنمية المنطقة.

القرار ١٤٥ (د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال

-5 الاستمرار في العمل بروح هذا القرار، وتزويد الأعضاء والجهات المهمة بما يصدر في هذا الشأن من دراسات ونشرات.

القرار ١٤٦ (د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية
للشعب الفلسطيني

٦- نشر الأجزاء التفصيلية التي سبق إقرارها من الدراسة العامة في سلسلتين اقتصادية واجتماعية خلال عام ١٩٨٧.

القرار ١٤٨ (د-١٣) حول التشاور القائمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية

٧- اعتماد الشق الأول من الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/S/Add.8، وهو الشق الذي يمثل إطارا عاماً لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية، و إعادة النظر في الدراسة وملخصها الوارد في مرفق الوثيقة أعلاه، وتکليف الأمانة التنفيذية بتنفيذ الدراسة بعد استطلاع رأى الدول الأعضاء بحيث تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان المستقبلة والمرسلة للعاملة في صورة موضوعية وعلمية ومتوازنة.

القرار ١٥٢ (د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي

٨- أحاطت اللجنة علما بالمقاييس الجارية بين الأمانة التنفيذية والحكومة المضيفة، وأعربت عن أملها بأن تتوج هذه المفاوضات بتسهيل مهمة انتقال الأمانة التنفيذية إلى المقر الجديد دون أن تتحمل الأمم المتحدة أية ثغرات ت Stem عن هذا الانتقال ودون أن تتعرض أعمال الأمانة التنفيذية للتتعطيل، وسوف يجري التشاور بين الحكومة المضيفة والأمانة التنفيذية بشأن انتقال المدرسة الدولية إلى مقر مناسب جديد. مع توجيه الشكر والإعراب عن التقدير للحكومة العراقية على ما قدّمته وتقديمه من تسهيلات للجنة.

القرار ١٥٣ (د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٩- الموافقة على تعديل الفقرة (١) من المادة (١) من النظام الداخلي المؤقت للجنة بحيث تعقد اللجنة دورتها في العادة كل سنتين بدلا من كل سنة في شهر نيسان/أبريل على أن يتقرر موعدها باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة (انظر مشروع القرار رقم ٥ في الفصل الثاني، الجزء الأول من هذا التقرير).

البند ٧: اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية والمجتمعات الإقليمية للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي

١٠- وافقت اللجنة على جميع التوصيات التي أصدرتها المجتمعات الحكومية التي نظمتها الأسكندرية على الصعيد الإقليمي وهي:

(١) الاجتماع الحكومي الفني المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتعددة؛

(ب) الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ج) الاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمان الغذائي.

وأخذت بشأنها التوصيات التالية:

(ا) عقد اجتماع للخبراء بشأن شبكة المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة، وقد أعلن ممثل العراق استعداده لاستضافة الشبكة المذكورة.

(ب) الموافقة على مشروع القرار المقترن بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الأسر؛

(ج) دعوة الاسكوا لمتابعة السعي لتأمين التمويل اللازم لإعداد كتيب منهجي عن احصاءات الهجرة الخارجية في المنطقة؛

(د) زيادة التنسيق مع جميع المنظمات العربية والدولية بشأن السلع الغذائية الملوثة إشعاعياً أو بغير ذلك لتلافي وصولها للمستهلك في دول المنطقة.

البند ٨: التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الإقليمية

١١- أحاطت اللجنة علما بالجهود والأنشطة التي قامت بها الأمانة التنفيذية لتدعم التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية والدولية، وأعربت عن تقديرها البالغ للجهود التي بذلتها الاسكوا في هذا المجال، وأوصت بتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والعمل على استمراره.

البند ٩: مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٨٨

١٢- ناقشت اللجنة الوثيقة المقدمة بشأن مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٨٨، وأبدى عدد من الأعضاء ملاحظات ومقترنات تفصيلية بشأن بنود برنامج العمل. وقد أعرب الأمين العام التنفيذي عن تقديره لملاحظات الأعضاء ومقترناتهم، وأشار إلى أن الأمانة التنفيذية ستحاول تطبيقها في حدود الموارد المتاحة لها. وقد أثبتت اللجنة على الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لإعداد مشروع برنامج العمل والأولويات، وأقرت المشروع مع مراعاة الملاحظات التي أبدتها الأعضاء (انظر مشروع القرار رقم ٣ في الفصل الثاني، الجزء الأول من هذا التقرير).

١٣- وقد لاحظت اللجنة مع التقدير الدعم المؤسسي الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة باللجنة خلال الفترة الماضية وأخذت علما باتجاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لالغاء الدعم

المؤسسي لبرنامج البيئة باللجنة والذي يمثل جميع الموارد المتاحة لوحدة تنسيق البيئة في الوقت الذي تمر به منظومة الأمم المتحدة بضائقة مالية لنتمكنها من توفير الدعم المؤسسي خلال الفترة القادمة، وأوصت الأمين العام التنفيذي بأن يسعى لتأكيد استمرار الدعم المؤسسي المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج البيئة في اللجنة خلال فترة السنين ١٩٨٨-١٩٨٩.

البند ١٠: مشروع الخطة متوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٠: الأطر العام والأولويات

١٤- اطلعت اللجنة على مشروع الأطر العام والأولويات للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ وأبدى أعضاء الوفود ملاحظات أولية عليها كما هو وارد في الجزء الثاني من هذا التقرير، ونوهوا بالجهود المبذولة في إعدادها وطالبوها بجعلها منسجمة مع الوضع الاقتصادي للمنطقة وقدرتها على التطور، مع مراعاة ما يلي:

(أ) ان تتناول المقدمة تحليلاً موجزاً للإنجازات المحققة والامكانيات الكامنة والجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء لاستثمارها، مع الإقرار بأن الواقع لم يصل إلى مستوى الطموح حيث لا يزال للنفط دوراً أساسياً في عملية التنمية في معظم دول المنطقة؛

(ب) أن تأخذ الخطة في الاعتبار تعزيز التكامل بينها وبين الخطط والبرامج القطرية من جانب وجعلها منسجمة مع تصورات التكامل الاقتصادي لدول المنطقة من جانب آخر؛

(ج) أن تؤكد على أهمية الظروف الاستثنائية التي تعيشها دول المنطقة وتثيرها على العمل الاقتصادي وبرامج التنمية، وخاصة منها استمرار العدوان الإسرائيلي واحتلال الأرض العربية وما يحدث في لبنان وكذلك أثر استمرار الحرب الإيرانية العراقية.

١٥- وقررت اللجنة قبول الخطة من حيث المبدأ مع تقديمها للدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها عليها وعلى كيفية تكاملها مع الخطط القطرية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه.

١٦- واعتمدت اللجنة مشروع قرار بشأن الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٥-١٩٩٠. (انظر مشروع القرار رقم ٤ في الفصل الثاني، الجزء الأول من هذا التقرير).

البند ١١: مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت لاجتماع الوزاري للدورة الرابعة عشرة للاسكوا

١٧- اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة E/ESCWA/14/L.1 باعتباره جدول الأعمال المؤقت لاجتماع الوزاري للدورة الرابعة عشرة للاسكوا.

البند ١٢: ما يستجد من أعمال

(١) النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

-١٨- اعتمدت اللجنة مقترح الأمانة التنفيذية الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/10/Rev.1 الذي يقضي ببدء المناقشات في الاجتماعات الحكومية بحضور عدد أقل من النصاب المقرر على أن يكون إكمال النصاب لازماً لاتخاذ أي قرار.

(ب) دراسة معمقة للهيكل الحكومي الدولي ووظائفه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

-١٩- أحاطت اللجنة علما بما ورد في وثيقة الأمانة التنفيذية E/ESCWA/C.1/14/11

الفصل الثاني

مشاريع قرارات اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة الرابعة عشرة للاسكوا

١- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تحيط علمًا بالتغييرات المقترن إدخالها على برنامج العمل وأولوياته خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧،
كما هو وارد في تقرير الأمين العام التنفيذي^(١) حول متابعة قرار اللجنة المرقم (١٤٢) (١٣-١٤).

واذ تلاحظ الازمة المالية التي تمر بها منظومة الأمم المتحدة وتأثيرها على برامج اللجنة وحسن
ادائها،

١- تلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل وأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧؛

٢- تعتمد بناء على توصيات اللجنة الفنية، التعديلات المقترنة على برنامج العمل وأولويات
للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما تضمنه تقرير الأمين العام التنفيذي^(١).

٢- تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر^(*)

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تحيط علمًا بتقرير الأمين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في مجال التعاون الفني وبخاصة في
مجال تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر،

واذ تستذكر ان برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر قد وضع لمساعدة أعضاء
اللجنة للحصول، من خلال المسوح الأسرية، على تدفق مستمر من المعلومات الاحصائية اللازمة لاعداد
وإصدار الخطط والسياسات الإنمائية ولتنمية القدرات الوطنية لديها ل القيام بذلك المسوح،

(*) أقرت اللجنة الفنية مشروع القرار في جلستها الثالثة المعقدة في ١ نيسان / ابريل ١٩٨٧.

(١) الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/4(Part I)/Add.1

وأذ تشير إلى التقارير الصادرة عن الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الإحصائية والاجتماع الثلاثي لمراجعة مشروع مسح الأسر الإقليمي RAB/80/009 والتوصيات الصادرة عنهما بشأن أهمية استمرار فتره عمل المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١،

وأذ تشير أيضًا إلى مشاركة اللجنة في مدخلات المشروع الإقليمي وخططها المستقبلية لزيادة دعمها للمشروع في ضوء الميزانية المقترحة في الاجتماع الثلاثي لمراجعة المشروع، الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٧^(٢)،

وأذ تشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اهتمامه ببرنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الأسر ومساهمته في تمويل المشروع الإقليمي،

وأذ تلاحظ أن عدداً من الأعضاء التي أعدت برامج مفصلة لمسح أسرية لم تتمكن بعد من تحقيق الاعتماد الذاتي بسبب عدم توفر الموارد الفنية والمالية والمعوقات التي أشار إليها تقرير الاجتماع الثلاثي لمراجعة المشروع،

وأذ تلاحظ أيضًا أن إنجاز المسح الأسري في المشاريع القطرية يعتمد إلى حد بعيد على الخدمات الفنية التي يقدمها المشروع الإقليمي،

١- تؤكد على أهمية استمرارية المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١، وتحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستمرار في المساهمة والتمويل في المشروع بما لا يقل عن مستوى المساهمة الحالية. كما تطلب إلى منظمة العمل الدولية تعيين مستشار إقليمي ضمن إطار هذا المشروع؛

٢- تحث المنظمات الدولية والجهات الممولة والصناديق العربية على توفير الدعم المالي والفنى لأعضاء اللجنة لتنفيذ برامجها الوطنية في مجال المسح الأسري.

٣- برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٩-١٩٨٨

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قراريها ١١٤(د-٩) المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ و١٢٥(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابril ١٩٨٤ اللذين يحددان اختصاصات اللجنة الفنية،

وإذ تلاحظ مع التقدير برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ المقترن من قبل الأمانة التنفيذية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة وتأثيرها على البرنامج،

١- تقر بناء على توصيات اللجنة الفنية، برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ آخذة بعين الاعتبار الموارد المحددة المتوفرة ولوائح الأمم المتحدة البرامجية المعمول بها؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يرفع تقريراً إلى الدورة السادسة للجنة الفنية حول ما قد يطرأ من تعديلات على برنامج العمل على ضوء ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها الخامسة.

٤- الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة احكامه المتعلقة بدور اللجان الإقليمية في تطوير التنسيق على الصعيد الإقليمي وبمهام ومسؤوليات هذه اللجان في عملية تحطيط واستعراض البرامج،

وإذ تستذكر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن تحطيط البرامج وخاصة الفرع (الف) من هذا القرار؛

وإذ تأخذ في اعتبارها التقرير النهائي لاجتماع الخبراء حول الخطة متوسطة الأجل ١٩٩٠-١٩٩٥^(٣)،

١- تؤكد الحاجة إلى ضمان أن تعكس الخطة أولويات التنمية لاعضاء اللجنة ومتطلباتها بشكل كامل ومتناهي على ضوء التطورات المستجدة في المنطقة وفي العالم؛

٢- تصادق في هذا السياق على الإطار العام والأولويات للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ على ضوء الأولويات المدرجة أدناه^(٤) مع مراعاة ما قد يرد من ملاحظات من الأعضاء على الخطة المفصلة خلال ثلاثة أشهر من تاريخه؛

.E/ESCPWA/MTP/86/3 (٣)
(٤) الوثيقة E/ESCPWA/C.1/14/9/Rev.1 و 2-Corr.1-

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي عند صياغة مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠:

(أ) أن تكون الأولويات متسقة مع السمات والخصائص المتميزة للمنطقة وتكثيف الجهد على البرامج التي تعنى بقطاعي الزراعة والصناعة وعلى النشاطات المتعلقة بالأمن الغذائي والمياه والمعادن والطاقة الجديدة والتجددية ، والعلم والتكنولوجيا، وبالتحديد التكنولوجيا المتقدمة، وتكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية والتنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية والتنمية الإدارية، التي تندمج ضمن الأولويات التي يمكن ان تراعيها اللجنة عند وضع وتنفيذ برامجها ضمن حدود الموارد المتاحة، والعمل على تحقيق الميزة التسبيبية لاسكوا كمؤسسة متعددة الاختصاصات وعلى زيادة فعاليتها في المنطقة كي تستطيع القيام بتجميع هذه الأولويات في عدد محدد من المحاور الأساسية وتطبيق النهج المتكامل عليها؟

(ب) أن يقدم تقريرا للدورة السادسة للجنة الفنية حول تنفيذ هذه التوصيات.

٤- عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قرارها ١٥٣ (د-١٣) الفقرة العاملة (١) حول إعداد دراسة حول امكانية تعديل الفقرة (٤) من المادة (١) من النظام الداخلي للجنة بحيث تعقد الدورة الوزارية مرة كل سنتين على ان تشمل هذه الدراسة بيان ما يترتب على هذا التعديل من نتائج بالنسبة لنشاطات اللجنة،

واذ تشير الى الاتفاق الذي تم بين أعضاء اللجنة على ضوء هذا القرار على عقد الدورة الرابعة عشرة في عام ١٩٨٧ الجاري ليبدأ بعد ذلك نظام عقد الدورات مرة كل سنتين،

واذ تدرك أهمية التدابير الجديدة التي تنهجها الامم المتحدة لرفع كفاءة الاداء الإداري والمالي للمنظمة والاقتصاد في الموارد المالية والحد من الانفاق بسبب الأزمة المالية الراهنة،

وحرصا منها على التزام العمل ضمن هذا الاطار من أجل تعزيز دورها الايجابي البناء الذي تطمح الوصول اليه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا،

وافتنياعا منها بأن عقد الدورات الوزارية مرة كل سنتين سيأتي متوافقا مع الفترة الزمنية التي يغطيها برنامج العمل والأولويات للجنة مما سيهيء الفرص الأفضل أمام الأمانة التنفيذية والأعضاء لمناقشة حصيلة برنامج عمل متكامل،

١- تقرير تعديل الفقرة (أ) من المادة (١) من النظام الداخلي للجنة بحيث تُقرأ «دورة في العادة كل سنتين في شهر نيسان/أبريل - يتقرر موعدها باتفاق مسبق بين أعضاء اللجنة»؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي:

(١) إعداد تقرير مفصل عن نشاطات وخطط وبرامج اللجنة بما في ذلك نشاطات هيئاتها الفرعية يرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الذي لا تعقد فيه دورة ليكون المجلس على اطلاع دائم على نشاطاتها؛

(ب) اطلاع رئيس الدورة الوزارية وأعضاء اللجنة على هذا التقرير قبل رفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاقتراح ما قد يرون من تعديل أو إضافة حسب الحاجة.

٦- النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تشير إلى المادة ٣٦ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تنص على أن «يتكون النصاب القانوني من أغلبية أعضاء اللجنة»،

واذ تشير أيضاً إلى المادة ١٩ من النظام الداخلي للجنة التي تنص على «تسري أحكام هذا النظام على الهيئات الفرعية بقدر ما يكون ذلك مناسباً ما لم تقرر اللجنة غير ذلك»،

ورغبة منها في ضمان عقد اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية في أوقاتها المقررة بسهولة وكفاءة أسوة بما جرى عليه العرف في اللجان الإقليمية الأخرى وفي الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة،

تقرر تعديل النظام الداخلي للجنة بحيث يكون نص المادة ٣٦ كما يلي: «للرئيس حق افتتاح الجلسات في اجتماعات اللجنة أو هيئاتها الفرعية والبدء بالمناقشة عند حضور ثلث الأعضاء على الأقل على أن اتخاذ القرارات يقتضي حضور أغلبية أعضاء اللجنة».

الجزء الثاني

مقدمة

- ١- افتتح السيد اسماعيل الدليمي رئيس الدورة الرابعة للجنة الفنية أعمال الدورة الخامسة للجنة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٣١ آذار / مارس ١٩٨٧.
- ٢- ولقى الأمين العام التنفيذي للاسكوا كلمة افتتاحية استهلها بالترحيب بالمشاركين. وأشار إلى التحديات الكبيرة والظروف الصعبة التي تواجهها المنطقة والتي تعرقل مسار التنمية فيها. وأكد على أن غياب التحركات الجادة التي تهدف إلى ايجاد الحلول الناجعة للقضية الفلسطينية، واستمرار الحرب العراقية الإيرانية، ولتفاقم الأزمة اللبنانية له آثار سلبية على أمن واقتصاد دول المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك فقد حدثت تطورات اقتصادية سلبية نتيجة لتدحرج اسعار النفط مما يدعو إلى إعادة النظر في استراتيجيات وأولويات التنمية في المنطقة.
- ٣- وأشار إلى الاجتماع الذي دعت الاسكوا إلى عقده في عمان بحضور نخبة من الخبراء والمفكرين في المنطقة للنظر في خطتها متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، والذي اتفق فيه المجتمعون على مطالبة الاسكوا القيام بدور مميز كمركز لبلورة الأفكار ووعاء للفكر فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.
- ٤- كما أشار إلى الأزمة المالية للأمم المتحدة وإثرها على نشاط اللجنة وعلى قدرتها على تلبية حاجات المنطقة.
- ٥- وأوضح أن الدورة الخامسة للجنة الفنية مدعوة للنظر في مشروع برنامج العمل وأولويات لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٩٠، وهو المشروع الذي يشكل حلقة وصل بين الخطة متوسطة الأجل الحالية والخطة القادمة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ المدرجة في جدول أعمال الدورة. وذكر أن البرنامج يعكس الظروف الاقتصادية المتغيرة وأثرها على احتمالات التنمية؛ وأن البرامج الاجتماعية قد أوليت اهتماماً خاصاً.
- ٦- وأضاف أن اللجنة مدعوة أيضاً للنظر في مشروع الخطة متوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٠، وهي ذات أهمية كبيرة إذ ستحدد مسار عمل الاسكوا في النصف الأول من التسعينات. وأشار إلى أن الوثيقة المعروضة تستعرض الأطار العام وأولويات فقط، وأنه قد أعيدت صياغتها بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر عمان. وأوضح أن مشروع الخطة الجديدة يولي اهتماماً كبيراً للأنشطة المشتركة بين القطاعات، وأنه يطرح القضايا والمشكلات الرئيسية، ويقترح أولويات البرنامج، ومجالات التركيز.
- ٧- وقال إن اللجنة الفنية مدعوة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وأبرز الإنجاز الذي تحقق في عام ١٩٨٦ بالرغم من ارتفاع معدل الشواغر الذي بلغ ما يزيد عن ٣٥ في المائة في الشعب الفنية. وذكر أن استمرار الأزمة المالية وتجميد التعيينات في الأمم المتحدة قد أديا، مع ذلك، إلى اقتراح بعض التعديلات في برنامج العمل؛ وهذه التعديلات معروضة على اللجنة.

-٨- وأشار الى أن جدول الأعمال يتضمن بندا يتعلّق بمتابعة قرارات اللجنة، وأهمية القرار المتعلق بتعديل النّظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا، بحيث تعقد الدورة كل سنتين بدلاً من كل سنة، والقرار الذي يعطي أولويّة لآثار تغيير أسعار النفط وأسعار الصرف على السياسات الاقتصاديّة، وعلى العمالة الوافدة، والنظم الماليّة والمصرفيّة الدوليّة.

الفصل الأول

أولاً - وقائع الجلسات

- ١- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة الستينيات-١٩٨٦ (البند ٦(١) من جدول الأعمال)، الوثائق: ((E/ESCPA/C.1/14/4(Part I)) و ((E/ESCPA/C.1/14/4/Add.1 و Corr.1 و Part II)) و ((E/ESCPA/C.1/14/4/Add.1 و Corr.1 و Add.2-3 و Corr.1 و Add.3/Corr.1 و Add.2-3 و Corr.1 و Add.3))
- ٢- قدم الأمين العام التنفيذي للجنة عرضاً لأهم ما جاء في الوثائق المقدمة في إطار هذا البند. وأشار إلى أن الاسكوا تمكنت بفضل الجهود الكبيرة لموظفيها والاستعانة بالخدمات الاستشارية المملوكة من خارج الميزانية من إنجاز ٣٧ ناتجاً خلال عام ١٩٨٦ من أصل ٤٣ ناتجاً، أي بمعدل أداء يساوي ٨٦ في المائة. كما تم إحراز تقدم كبير في العمل على ٦١ ناتجاً آخر. وبذلك تكون اللجنة قد أنجزت حوالي ٤٠ في المائة من برنامجها لعامي ١٩٨٦-١٩٨٧، بالرغم من استمرار المعدل المرتفع للشواغر في الشعب الفنية.
- ٣- ونظراً لاستمرار الأزمة المالية وتجميد التعيينات اقترح الأمين العام التنفيذي إدخال تعديلات على برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ تقضي بتأجيل تنفيذ ٧ نواتج، وإلغاء ١٣ ناتجاً آخر، واعادة صياغة ٦ نواتج بحيث لا تتجاوز مجمل التعديلات المقترحة ١٨ في المائة من مجموع النواتج.
- ٤- أكد عدد من المندوبين على ضرورة العمل على زيادة التعاون بين اللجنة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفادي الأزدواجية، وتوفير النفقات خاصة مع ظروف الأزمة المالية. وقد رحب الأمين العام التنفيذي بهذه المبادرة، وأشار إلى أن الاسكوا قد أخذت فعلاً بهذا الأسلوب، وأجرت اتصالات بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية منها مجلس التعاون الخليجي ومنظمة اليونيسكو لتوسيع التعاون معها. وأن الاسكوا ستواصل الجهد لتنسيق التعاون مع المنظمات الأخرى على أساس لقاء فرق كاملة.
- ٥- واقتراح إدراج فلسطين ضمن البلدان الأقل نمواً في المنطقة كما هو متبع في الجامعة العربية. وقد أشار الأمين العام التنفيذي إلى أن تحديد البلدان الأقل نمواً يمر بطار تنظيمي معين، وأنه يمكن النظر في هذا الموضوع طبقاً لمنظمة الأمم المتحدة إذا ما تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب في هذا الخصوص.
- ٦- وأعرب المجتمعون عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لإنجاز برنامج العمل لعام ١٩٨٦.
- ٧- متابعة قرارات اللجنة (البند ٦(ب) من جدول الأعمال) (E/ESCPA/C.1/14/5/Rev.1)
- ٨- القرار ١٣٨(د-١٢) بشأن عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادئ (E/ESCPA/C.1/14/5/Add.1)

١٤- عرض الأمين العام التنفيذي للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية للاسكوا في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ لتنفيذ العقد في غربي آسيا.

١٥- واستفسر أحد المندوبين عن المقصود بالمشاركة المطلوبة من جانب البلدان الأعضاء في الاسكوا، وأوضح الأمين العام التنفيذي أن المقصود هو ان تشارك البلدان الأعضاء في تحديد المشاريع وفي توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع جديدة.

١٦- وأشار أحد المندوبين الى ان ما ورد في الوثيقة يوحي بعدم ضمان الحصول على الأموال الكافية لتنفيذ عنصر البرنامج ٦/١. وأوضح الأمين العام التنفيذي ان هناك تعاونا في التنفيذ بين الاسكوا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأضاف ان هناك مشروعًا محدودا، قيد البحث، مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وان الصندوق مهتم بعقد النقل والمواصلات. كذلك فقد جرت اتصالات مع المنظمة الدولية للطيران المدني واتفق على عقد لقاء موسع للاستفادة من امكانات المنظمة.

١٧- ذكر ممثل الأمانة التنفيذية ان تحديد الموارد المالية الازمة للعقد مرتبط بما ستقدمه الشعبة المختصة من مقتراحات ضمن تقرير شامل عن أوضاع ومشاكل النقل في منطقة الاسكوا سوف يعد خلال ستة أشهر، ثم تضع استراتيجية تركز فيها على المجالات الهامة، وتحدد المشاريع الازمة لاستكمال تنمية قطاع النقل، وذلك لعرضها على الدول الأعضاء لتحديد المشاريع التنفيذية المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية. وأضاف انه من المتوقع الا يقل نصيب الاسكوا في المبلغ الذي حددته برنامج الامم المتحدة الإنمائي عن ثلث المبلغ المحدد والذي يبلغ ستة ملايين دولار. وأشار الى ان الاسكوا تهدف الى تحقيق التكامل في جميع الجهود التي تتطلع بها مختلف المنظمات في قطاع النقل.

٣° القرار ١٤٢ (د-١٣) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧

(E/ESCPWA/C.1/14/5/Add.2)

١٨- عرض الأمين العام التنفيذي ما قامت به الأمانة التنفيذية بالنسبة لمتابعة القرار ١٤٢ (د-١٣) من تحديد للأولويات، ضمن مواردها المتاحة، فيما يتعلق بتأثير الظروف المتغيرة في سوق النفط وأسواق سعر الصرف على السياسات الاقتصادية وآفاق التنمية وعلى العمالة الوافدة وعلى النظم المالية والمصرفية الدولية في المنطقة.

١٩- واستفسر أحد المندوبين عن اهتمام الاسكوا بجانب واحد هو العمالة الوافدة وحجم التحويلات وعدم اعطاء الاهتمام الكافي لبعض الدول التي اخضعت ايراداتها وتأثرت التنمية فيها نتيجة لانخفاض أسعار النفط. ورد الأمين العام التنفيذي بأن الاسكوا ستحاول تحقيق التوازن بالنسبة لدراسة مشاكل البلدان الأعضاء فيها، سواء كانت بلدانا منتجة أو غير منتجة للنفط وسواء كانت بلدانا مصدرة أو مستوردة للعمالة. وأشار الى ان الاسكوا قد أدرجت في برنامج عملها وأولوياتها للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ اجراء

مسح للتطورات في سوق النفط الدولي وآثارها بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط في منطقة الاسكوا. وذكر ان الاسكوا قد شرعت في اجراء دراسة عن اثر اسعار النفط المتغيرة على سياسات الطاقة والامكانيات المستقبلية للتنمية في منطقة الاسكوا.

-٢٠ وقال أحد المندوبين ان الدراسات المطلولة التي تجريها الاسكوا تأخذ وقتا طويلا، ومن ثم فان النتائج التي تستغرقها تصبح قديمة وغير متناسبة مع الواقع الحال. ورد الأمين العام التنفيذي بأن الاسكوا تقوم بأعمالها طبقا لبرامج محددة تعتمد其ا البلدان الأعضاء وتحدد الموارد طبقا لها، ويصعب تغيير هذه البرامج فيما بين دورات اللجنة. وأشار الى ان الاسكوا قد بدأت في اعداد دراسات وبيانات قصيرة الأجل بحيث تعكس هذه ما يحدث من تطورات مفاجئة وتكون ذات فائدة بالنسبة لصانعي القرارات.

٣° القرار ١٤٣ (د-١٢) بشأن الأنشطة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية

(E/ESCWA/C.1/14/5/Add.3)

-٢١ عرض الأمين العام التنفيذي الأعمال التي قامت بها الاسكوا في متابعة القرار ١٤٣ (د-١٢). وذكر ان الأمانة التنفيذية قامت بتوسيع من الأنشطة لتنفيذ ذلك القرار وهما:

- (أ) إدماج قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية في مشروع المساعدة التحضيرية لعقد النقل والمواصلات، وهو المشروع الذي تم توقيعه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاسكوا كوكالة منفذة؛
- (ب) إدراج برنامج فرعى محدد عن المواصلات السلكية واللاسلكية في برنامج العمل والأولويات الذي تقرره اللجنة لفترة السنتين المقبلتين ١٩٨٨-١٩٨٩.

-٢٢ وقد أحاطت اللجنة علمًا بهذه التطورات.

٤° القرار ١٤٤ (د-١٢) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية

(E/ESCWA/C.1/14/5/Add.4)

-٢٣ عرض الأمين العام التنفيذي ما حدث من تطورات بالنسبة لمسألة ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية. وذكر ان ارتفاع معدل الشواغر في الرتب الفنية هو السبب الأساسي في عدم استكمال عناصر البرنامج او تأجيلها الى فترة السنتين القادمة او الغائبة. واضاف ان تجميد التعينات نتيجة للأزمة المالية التي تعرضت لها الأمم المتحدة قد أحبط بالفعل ما أحرزته الاسكوا في اواخر عام ١٩٨٥ من تقدم بالنسبة لتحسين حالة الشواغر.

-٢٤ وأشار الى ان الأمم المتحدة تحاول تحقيق التوازن في معدلات الشواغر بتنفيذ خطة لإعادة توزيع الشواغر. وقال انه سيحدد قريبا، نتيجة لتنفيذ الخطة، مرشحون من داخل المنظمة لشغل وظائف شاغرة

على نطاق المنظومة، وأنه من المزمع أن تسمح المنظومة بالتعيين من خارج المنظومة في الحالات التي لا يتتوفر فيها مرشحون من داخل المنظومة بالنسبة للشواغر التي لها أولوية.

-٢٥ وأعرب المندوبون عن التأييد للاجراءات التي تتخذها الاسكوا بالنسبة لملء الشواغر وطلبوا الاستمرار في التأكيد على استثناء الاسكوا من تجميد التعينات، وأشاروا الى انه لا يمكن معاملة الاسكوا كسائر المكاتب والادارات اذ انها لم تصل بعد الى الحجم الكامل الذي يتعين ان تصل اليه كي تنفذ برامجها بفعالية وكي يكون لها تأثير بالنسبة لتنمية المنطقة.

-٢٦ وذكر الأمين العام التنفيذي ان رصيد حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للاسكوا على وشك النفاذ، ودعا الدول الاعضاء الى موافلة المساهمة في هذا الحساب.

٥° القرار (١٤٥-د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني
تحت الاحتلال (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.5/Rev.1)

-٢٧ وأوضح الأمين العام التنفيذي ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قامت بإدخال البيانات والمعلومات الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن تقاريرها الدورية، كما قامت اللجنة بإعداد ثلاث دراسات في مجال الإعداد المهني؛ وتنمية الهياكل والأنشطة المالية؛ وتسويق المنتجات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

-٢٨ وقد أشار المجتمعون بهذه الجهود، وأوصوا بالاستمرار في العمل بروح هذا القرار، وتزويد البلدان الاعضاء والجهات المهمة بالدراسات والنشرات الصادرة في هذا الشأن.

٦° القرار (١٤٦-د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية
للشعب الفلسطيني (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.6/Rev.1)

-٢٩ أوضح الأمين العام التنفيذي ان اللجنة قامت تنفيذا لهذا القرار بنشر ملخص الدراسة (E/ESCWA/85/IG.1/WP.1/Rev.1) الذي اعتمد الاجتماع الحكومي الدولي في عام ١٩٨٥ وافقته الدورة الماضية. وستقوم اللجنة، بناء على هذا القرار، بنشر الأجزاء التفصيلية من الدراسة العامة في سلسلتين خلال عام ١٩٨٧.

-٣٠ ومن خلال المناقشات التي دارت أشار بعض الاعضاء الى ضرورة وضع برنامج صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في ضوء نتائج الدراسة، وعرضه على الامم المتحدة، وتوفير مستلزمات تنفيذه. وأعرب أعضاء آخرون عن أهمية أن يتم نشر الدراسة او ملخصها بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار مندوب آخر الى وجود برنامج ائمائي متكمال وعملية تخطيط مستمرة للمناطق المحتلة فيالأردن، ودعا الىأخذها في الاعتبار مستقبلا.

-٣١ وقد علق ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ذلك بقوله ان الأمانة العامة للأمم المتحدة تقوم بإعداد برنامج لمنظومة الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بالتشاور مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وأوضح أنه سيتم التشاور مع الدول المعنية وقيادة المنظمة في مرحلة إعداد البرنامج الذي سيعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الصيف المقبل، ومن ثم على الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين.

٤٧. القرار ١٤٧ (د-١٣) بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية
(E/ESCWA/C.1/14/5/Add.7/Rev.1)

-٣٢ عرض الأمين العام التنفيذي ما قامت به الأسكوا تنفيذاً للقرار وحسبما يرد في الوثيقة أعلاه.

-٣٣ وقال مندوب العراق انه في الفقرة ٦ من القرار ١٤٧ (د-١٣) دعت اللجنة «الدول الأعضاء والأمين العام التنفيذي إلى تكثيف الجهود ... بهدف وضع نظام دولي يعزّز المبادئ التي تحرّم الاعتداء المسلح على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية ... وذلك منعاً لتكرار العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية أو غيرها»، وطلب ايضاح ما تحقق بهذا الشأن، اذ لم ترد في الوثيقة أية اشارة إلى ذلك. كما استفسر عن نوع التنسيق بين الأسكوا والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يخص البرامج المقترحة. وأن تولي الأمانة التنفيذية للأسكوا أهمية أكبر للبرامج المتعلقة بالطاقة النووية وبالتشاور مع الدول الأعضاء.

-٣٤ وأشار مندوب آخر إلى أهمية اقامة تعاون بين الأسكوا أو هيئات الطاقة الذرية القطرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال درء أخطار التلوث الاشعاعي ووضع قواعد ومعايير لمنع تسرب المواد الغذائية الملوثة بالإشعاع النووي، وأضاف أنه يمكن لوحدة البيئة بالأسكوا تقديم المساعدة في هذا الشأن.

-٣٥ وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية ان الدراسة التي أعدتها الأسكوا تتضمن نصوصاً بهذا الشأن، وأن الأسكوا ساهمت في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي شملت وضع نصوص معروضة على مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي ينعقد الآن في جنيف. وقال ان هذه النصوص تنسجم مع ما جاء في الفقرة ٦ من القرار ١٤٧ (د-١٣). ورداً على النقطة الثانية ذكر ان اثناء وحدة مشتركة بين الأسكوا ووكالة الطاقة الذرية لا يزال مجرد فكرة، وأن الوكالة وعدت بالنظر فيها، ويجري بذل جهود من أجل تنفيذ بعض المشروعات المشتركة ومنها مشروع لاستخدام النظائر المشعة في اكتشاف وتقييم المياه الجوفية. وبالنسبة لمسألة قيام الأسكوا بدور في درء أخطار التلوث الاشعاعي، ذكر ان الأسكوا قد عملت على جمع مجموعة من الأوراق التي أعدتها الوكالة لعدد من الاجتماعات التينظمتها، ويجري حالياً دراستها.

٨٠ القرار ١٤٨ (د-١٣) حول التشاور الأقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية (E/ESCAWA/C.1/14/5/Add.8)

- ٣٦- عرض الأمين العام التنفيذي ما تم تحقيقه بالنسبة لهذا القرار.
- ٣٧- ذكر أحد المندوبين أنه كان يود أن يشار في الوثيقة إلى ما عرف باعلام القاهرة وبالقرير الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى خاصة فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني، وأضاف أنه يمكن للاسكوا أن تساهم في وضع قائمة المشروعات كي يسترشد بها الخبراء.
- ٣٨- وأعلن عدد من المندوبين رفضهم للجزء المتعلق بالعمالة الوافدة في ملخص الدراسة المرفقة بالوثيقة لأن الدراسة لم تعتمد أصلاً وركزت على الجوانب السلبية وبالغت فيها ولم تبرز الجوانب الإيجابية. وذكروا أنه يتبعين عند اجراء مثل هذه الدراسات التشاور مع البلدان المعنية قبل توثيقها ونشرها. ورد الأمين العام التنفيذي أن الدراسة تتكون من شقين: التشاور الأقليمي وملخص الدراسة. وبالنسبة للشق الأول فإن الأمانة التنفيذية تضع هذه السياسات أمام اللجنة الفنية للنظر فيها، أما الشق الثاني فهو ملخص لدراسة أعدتها خبير استشاري، ولم تعتمد أو تنشر، ولا تعتبر وثيقة رسمية صادرة عن اللجنة، وإنما هي معرضة بغير اهتمام اللجنة بالقضايا الاجتماعية، وفقاً لتوجيهاتها، واستطلاع رأي الوفود بالنسبة لها.
- ٣٩- واقترح أحد المندوبين أن يقتصر تناول الاسكوا للقضايا الاجتماعية على موضوع أو موضوعين في كل دورة لعدم إمكان تغطية جميع الموضوعات الاجتماعية في دورة واحدة.
- ٤٠- وقدم وفد العراق ملاحظات حول التجربة العراقية في مجال الرعاية الاجتماعية.
- ٤١- وشرح ممثل الأمانة التنفيذية أن هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة رأي الأمانة التنفيذية، وكان الهدف من عرض ملخصها هوأخذ رأي اللجنة بالنسبة لمحتوياتها لوضع تصوّر إقليمي لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية بهدف الاشتراك في المشاورات الأقليمية التي ستعقد في الخريف القادم. وذكر أنه ستتم مراجعة الدراسة وسترسل إلى أعضاء الاسكوا لاستطلاع آرائهم وإعدادها كوثيقة تقدم في المشاورات الأقليمية.
- ٤٢- وقال رئيس اللجنة الفنية أنه من الواضح أن ملخص الدراسة غير مقبول من قبل اللجنة الفنية واقتراح اعتماد الشق الأول الذي يمثل إطاراً عاماً لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية، وتقدّيم توصية باستكمال الدراسة بعد التشاور مع الدول المعنية بحيث تكون موضوعية وعلمية ومتوازنة بالنسبة للجوانب السلبية والجوانب الإيجابية للعمالة الوافدة.
- ٤٣- واعتمدت اللجنة الفنية اقتراح الرئيس.

٩٦- القرار ١٤٩ (د-١٣) بشأن الوضع المالي للجنة (E/ESCPA/C.1/14/5/Add.9)

-٤٤ ذكر الأمين العام التنفيذي ان المناقشة الفنية لهذا الموضوع ستجري في اطار البند ٩ من جدول أعمال الدورة الوزارية، وأنه يلزم قراءة الوثيقة المقدمة في اطار هذا البند مع البند ٦(ب)^٤ من جدول الأعمال بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية حيث ان القرار ١٤٩ (د-١٣) يتعلق بقضية احتياجات اللجنة من الموارد البشرية كما يتعلق بمواردها المالية. وأشار الى الدعم المالي السخي الذي تلقته الأمانة التنفيذية من المقر والذى مكّنها من تنفيذ نقل العاملين الدوليين من فئة الخدمات العامة من سكنهم المؤقت الى مساكن خاصة. وقد ساهم هذا النقل، بدرجة كبيرة، في تحسين الأحوال السكنية والاجتماعية للعاملين بالاسكوا.

-٤٥ وقد أحاطت اللجنة علمًا بمحفوبيات الوثيقة المعروضة.

١٠٤- القرار ١٥٠ (د-١٣) بشأن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والتي تؤثر على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض الثلاث سنوات في عام ١٩٨٦ (E/ESCPA/C.1/14/5/Add.10)

-٤٦ ذكر الأمين العام التنفيذي ان الأمين العام للأمم المتحدة قد أعد تقريرا شاملا يتضمن استعراض الثلاث سنوات فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية، وأن ذلك التقرير قد تم توزيعه على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأضاف أنه، تنفيذاً لقرار الاسكوا، تم تلخيص تقرير الأمين العام لاستيفاد منه الدول الأعضاء في الاسكوا. ودعا اللجنة إلى ترك أمر القرارات المتعلقة بهذا الاستعراض إلى الجمعية العامة لتحاشي الإزدواجية والتضارب المحتمل في المواقف.

-٤٧ وقد أحاطت اللجنة علمًا بمحفوبيات الوثيقة المعروضة.

١١٥- القرار ١٥٢ (د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي (E/ESCPA/C.1/14/5/Add.11/Rev.1)

-٤٨ عرض الأمين العام التنفيذي ما حدث من تطورات بالنسبة لمسألة طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي، وأشار الى ان الحكومة العراقية قد خصصت للاسكوا المبني الحالي الذي تشغله وزارة الخارجية.

-٤٩ وأوضح عضو وفد العراق أن العمل في البناء الجديدة المخصصة لوزارة الخارجية سينتهي قريبا. وإن المشاورات جارية بين الجهات المختصة (وزارة التربية) والأمانة التنفيذية لتحديد بناء مناسبة لمدرسة بغداد الدولية بما يضمن توفير المرافق المناسبة للمدرسة.

-٥٠ واقتراح أحد المندوبين توجيه الشكر والتقدير من أعضاء الاسكوا الى الحكومة العراقية على ما قدّمته وتقديمه من تسهيلات للجنة. ووافق الأعضاء على هذا الاقتراح.

١٣° القرار ١٥٣ (د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/C.1/14/5/Add.12/Rev.1)

- ٥١ عرض الأمين العام التنفيذي ما ورد في الوثيقة أعلاه.
- ٥٢ طلب أحد المندوبين الاستعاضة عن عبارة «في شهر نيسان/أبريل» الواردة في السطر الأخير من الوثيقة بعبارة «تبدأ في ثالث يوم سبت من شهر نيسان/أبريل».
- ٥٣ واستفسر أحد المندوبين عما إذا كان عقد الدورة كل سنتين ينطبق أيضاً على اللجنة الفنية. ورد الأمين العام التنفيذي بأن التعديل ينطبق على اللجنة الفنية واللجنة الوزارية. وأضاف أنه يمكن أن تدعى الأسكوا إلى عقد اجتماعات طارئة خلال فترة العامين إذا طرأ ما يدعو لذلك. وطلب أحد المندوبين أن يكون توجيه الدعوات قبل عقد الاجتماعات بفترة لا تقل عن شهر واحد وذلك لاتاحة الفرصة لاتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة.
- ٥٤ وقد وافق على التعديل معأخذ ملاحظات الأعضاء في الاعتبار.

اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية والمجتمعات الأقليمية للأمم المتحدة على الصعيد الأقليمي (البند ٧ من جدول الأعمال) (Add. 1 E/ESCWA/C.1/14/6 و ١)

- ٥٥ عرض الأمين العام التنفيذي النتائج التي توصلت إليها الاجتماعات الحكومية التي تنظمها الأسكوا على الصعيد الأقليمي.

(١) الاجتماع الحكومي الفني المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتعددة

- ٥٦ أشار مندوب العراق إلى الاجتماع الذي عقد في عمان لاستعراض الدراسات والمقترحات التي أعدتها الأمانة التنفيذية للأسكوا بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتعددة وأعلن استعداد بلاده لاستضافة شبكة المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتعددة ورغبتها في الاشتراك في المشاريع المقترحة في الفقرات (ب) و(ج) و(ح) في الفقرة ٦ من البند «ثالثاً» في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/6.

- ٥٧ وأعرب ممثل منظمة الأوابك عن ترحيب المنظمة بالتعاون مع الأسكوا في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، وأكد اهتمام المنظمة بشبكة المعلومات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتعددة، واقتراح ان يعقد اجتماع للأطراف المعنية وأن تدعى منظمة الأوابك لحضوره.

٥٨- وذكر أحد المندوبين أن من أهم نتائج مؤتمر الطاقة العربي الذي عقد في قطر في عام ١٩٨٣ ومؤتمر الطاقة العربي الثالث الذي عقد في الجزائر في عام ١٩٨٥ أن الطلب المستقبلي على النفط العربي سيزداد زيادة كبيرة، الأمر الذي يتطلب الحفاظ على الترسانات النفطية وترشيد استهلاكها في العقود القادمة عن طريق تطوير مصادر جديدة ومتعددة للطاقة لتقليل استهلاك النفط والغاز.

٥٩- وأكد مندوب اتحاد مجالس البحث العلمي العربية أن الاتحاد يولي اهتماماً لتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتعددة وسيعقد هذا العام ندوة عن أهمية استغلال طاقة الكتلة الحيوية، وندوة أخرى عن آفاق استغلال طاقة الرياح في الوطن العربي. وقال أن الاتحاد سيدعم المؤتمر العالمي العربي الثالث للطاقة الشمسية الذي سيعقد في بغداد في بداية عام ١٩٨٨، وأن الأمانة العامة قد أصدرت دراسة عن المجمعات الشمسية كما تعكسها براءات الاختراع وستعقبها إصدارات لاحقة عن الطاقة الشمسية. وأعلن أن الاتحاد يدعم الجهد الذي تبذلها الأسكوا في مجال الطاقة الجديدة والمتعددة وأعرب عن رغبة الاتحاد واستعداده للاشتراك في الأنشطة التي ستضطلع بها الأسكوا مستقبلاً في هذا المجال.

(ب) الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي آسيا

٦٠- ذكر أحد المندوبين أن الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد انتهى إلى توصيات معروضة على اللجنة الفنية واقتراح أن تضم إليها توصيات الاجتماع الثلاثي الذي عقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٧ بشأن تقييم مشروع مسح الأسر الأقليمي بالاسكوا.

٦١- وقال أحد المندوبين أن الاجتماع الثلاثي قد أوصى بأن يمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسح الأسر في دول الأسكوا للفترة ١٩٨١-١٩٩١. وأضاف أن البرنامج قد وافق على التمويل حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وطلب تقديم توصية بأن يواصل البرنامج دعم المسح حتى نهاية عام ١٩٩١.

٦٢- وأشار أحد المندوبين إلى أن هناك توصية حول تأمين التمويل اللازم لتنفيذ مشروع أحصاءات الهجرة الخارجية وإعداد الكتيب المنهجي الخاص بها. وأيد عدد من المندوبين هذا الطلب.

٦٣- وقال الأمين العام التنفيذي أن الأمانة التنفيذية ستأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها الوفود. وأكد أن الأمانة التنفيذية حريصة على استمرار برنامج مسح الأسر وعلى ضمان تمويل هذا البرنامج حتى نهاية عام ١٩٩١. كما أكد أن الأمانة التنفيذية ستعمل على ضمان تمويل أنشطة مشروع أحصاءات الهجرة الخارجية.

٦٤- وعرض على اللجنة مشروع قرار بشأن تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسح الأسر (انظر مشروع القرار رقم ٢ في الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا التقرير). وقد أقرته اللجنة.

(ج) الاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمن الغذائي

٦٥ - أشار أحد المندوبين إلى أن موضوع الأمن الغذائي كان محور أعمال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي عقدت في عمان، وكذلك الدورة التي عقدت في الرياض. وطلب أن ترکز الأمانة التنفيذية جهودها حول هذا الموضوع خاصة وأن البلدان العربية قد أولته اهتماماً. وأضاف أن التلوث الشعاعي يسبب مشاكل متعددة خاصة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تصدر إليها سلع تعرضت للأشعاعات النووية. ودعا الأمين العام التنفيذي إلى الاهتمام بهذه المسألة وزيادة التنسيق مع جميع المنظمات العربية والدولية؛ كما طلب إصدار قرار مناسب في هذا الشأن.

٦٦ - وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالوثيقتين E/ESCWA/C.1/14/6 و Add 1 مع أخذ الملاحظات التي أبدتها الوفود في الاعتبار.

التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الإقليمية (البند ٨ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/14/7)

٦٧ - عرض الأمين العام التنفيذي على اللجنة الأنشطة والجهود التي قامت بها الأمانة التنفيذية لتدعم التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك تمثياً مع هدف تعزيز الاعتماد على الذات فيما بين بلدان المنطقة، وبين هذه البلدان والبلدان النامية الأخرى. وأشار بصفة خاصة إلى الاتصالات التي أجريت مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية للوصول إلى تفاهم حول تنسيق التعاون بين الأسكوا وتلك المنظمات.

٦٨ - وأشار ممثل الصندوق السعودي للتنمية إلى المساعدات التي يقدمها الصندوق لبلدان الأسكوا خدمةً لأهداف التنمية في المنطقة. كما أكد ممثل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية على ضرورة توثيق علاقة الأسكوا بصناديق التنمية والتمويل العربية، مشيراً إلى أن هناك مجالاً خاصاً للتعاون بين الأسكوا وتلك الصناديق التي تقدم عادةً معاونة فنية، ولكنها لا تملك الخبراء اللازمين لهذا النشاط.

٦٩ - وأشار ممثل اتحاد مجالس البحث العلمي العربي بتكتشيف التعاون بين الأسكوا والاتحاد في الفترة الأخيرة والذي تمثل في إعداد مسودات لمقترنات مشاريع بحوث مشتركة تنفذها مراكز البحث العلمي العربية وعبر عن أمله في أن يمتد هذا التعاون ليشمل مجالات أخرى مثل العلاقات الجديدة والمتعددة والبيئة والمصادر المائية والتوثيق والاعلام والتكنولوجيا. بالإضافة إلى التعاون في تحديث دليل مراكز البحث العلمي العربية الذي قام الاتحاد بإصداره بحيث يتم بالتنسيق مع مشروع الأسكوا لتحديث الدليل الذي أصدرته عن مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات والوكالات المتخصصة.

٧٠ - وقد أعرب معظم الأعضاء عن تقديرهم الكبير للجهود التي بذلتها الأسكوا في هذا المجال، وأوصوا بتعزيز واستمرار التعاون مع المنظمات الإقليمية.

مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة الستين ١٩٨٨-١٩٨٩ (البند ٩ من جدول الأعمال)
(Corr.1-2 E/ESCWA/C.1/14/8)

-٧١ أوضح الأمين العام التنفيذي أن إعداد برنامج العمل والأولويات لفترة الستين تم بشكل يخدم أهداف الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٤-١٩٨٩ التي يعتبر هذا البرنامج الأخير جزءاً منها، كما أنه يمثل حلقة الوصل بينها وبين الخطة المتوسطة الأجل القادمة.

-٧٢ وأشار بوجه خاص إلى بعض ما تضمنه البرنامج من نشاطات جديدة مثل دراسات تحليل الظروف الاقتصادية المتغيرة وأثرها على احتمالات التطور في المنطقة في المستقبل، ودور الأسواق المالية وأثرها على تشجيع الاستثمار المشترك بين الدول العربية، وتنوع مصادر الدخل القومي في بلدان الاسكوا المصدرة للنفط. وذكر أنه قد تم التوسيع في برنامج التنمية الاجتماعية، وفي النشاطات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتطوير نظم المعلومات، والتكنولوجيا المتقدمة.

-٧٣ وقال أنه قد روعيت سياسة تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة ذات الأولوية، وتعزيز البرامج المتعددة الاختصاصات، والتوسيع في الأنشطة العملية.

-٧٤ وأشار إلى أنه نظراً لتوقع استمرار الأزمة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة، فإن الأمر قد يحتاج إلى تغييرات كبيرة في البرنامج.

-٧٥ وأشار عدد من الأعضاء إلى أن البرنامج المقترن طموح، ولكن تنفيذه مرهون بملء الشواغر وتسهيل اجراءات التوظيف في الأمانة التنفيذية، وهي فروض تبدو بعيدة التحقيق في ظل الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة. واقترحوا وضع أولويات واضحة للبرامج بحيث تستطيع الأمانة التنفيذية تعديل برنامج العمل وفقاً لما تقتضيه الظروف الفعلية.

-٧٦ وقد قدم عدد من الأعضاء مقترناتهم التفصيلية بشأن بنود برنامج العمل، وتضمنت هذه المقترنات ما يلي:

الف- في مجال الأغذية والزراعة

(أ) أن تقوم الاسكوا بمساعدة الجهات المختصة في الدول الأعضاء على وضع برامج قطرية لعدد معين من محاصيل الغذاء الأساسية ترتكز على ربط حلقات الانتاج بالتجهيز والتسويق كمحاصيل القمح والأرز والذرة والبطاطا ... الخ؛

(ب) أن تقوم الاسكوا بالمساعدة في تطوير تكنولوجيا الاقتصاد في استخدام مياه الري الجوفية والسطحية النادرة واللازمة لتطوير المراعي الطبيعية والنباتات الصحراوية الرعوية؛

(ج) ان تقوم الاسكوا بالمساعدة في وضع برامج مكافحة الافات والعشرات والأدغال؛

(د) ان تقوم الاسكوا ببحث مشاكل تطهير قنوات الري والبزل وبحث سبل الاستفادة من مياه البزل للأغراض المنزلية والأغراض الزراعية؛

(هـ) ان تساعد الاسكوا في تطوير برامج في التدريب والارشاد الفلاحي لتطوير أدوات وأساليب الانتاج الذاتية و اختيار أنماط التكنولوجيا التي تتناسب وحجم وحدات الانتاج الصغيرة؛

(و) ان تساعد الاسكوا في إعداد برامج لنشر التجارب العملية الناجحة في تكنولوجيا الانتاج وأساليبه؛

(ز) تكليف الأمانة التنفيذية بوضع تقرير بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيئات القطرية والإقليمية والدولية الأخرى المعنية حول وسائل التعاون بين الدول المصدرة للمواد الغذائية والعلف الحيواني والسلع الأخرى والدول المستوردة لها من أعضاء الأقليم من أجل تطبيق المعايير والضوابط الكفيلة بمنع تسرّب مواد غذائية ملوثة بحسب عالية من الإشعاع النووي إلى أسواق المنطقة.

٧٧- وقد أبدى ممثل العراق رغبة بلاده في ان تختار لتنفيذ برنامج تدريبي في مجال مكافحة التصحر بها، كذلك اقترح ان يكون العراق أحد الدول التي يتم فيها تنفيذ دراسة حول تنسيق ووضع الخطط ورسم السياسات في مجال الأغذية، وان يتم فيها ايضا تنفيذ مشروع تقييم مشاريع وبرامج التنمية الريفية.

باء- في مجال المستوطنات البشرية

قيام الاسكوا بدراسة الموضوعات التالية:

- تنظيم استعمالات الأرض والحفاظ على المناطق الخضراء داخل المدن؛
- الاهتمام بوضع التصاميم الأساسية للمدن وال تصاميم الهيكيلية في المناطق الحضرية؛
- وضع برامج ودراسات حول اقتصاديات حجم المدن والحجم الاقتصادي/الاجتماعي/السكاني الأفضل لأبرز المدن في دول المنطقة؛
- دراسات حول حركة السكان والتحضر وخطط الاستيطان الحضري والريفي في دول المنطقة؛
- الموازنة المكانية في التنمية؛
- معايير وأسس توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية؛
- التأكيد في مجال الاسكان ومواد البناء على البناء الجاهز، إشباع الحاجات الملحة؛ وسائل تخفيف تكاليف الانتاج؛ توفير السكن بمواصفات مقبولة؛ وسائل خلق نظم تصميمية ملائمة للبيئة.

جيم - في مجال البيئة

- وضع أسس ومعايير استرشادية لتلافي التلوث؛
- المساعدة على استخدام الوسائل المناسبة لمكافحة التلوث؛
- دعم الادارة البيئية للمجتمعات الحضرية؛
- تأييد عقد الاجتماع الاقليمي حول الادارة البيئية ونظمها المؤسسية طبقاً لما ورد في برنامج العمل الأولويات؛
- دعم العنصر البرنامجي الخاص بتقديم المشورة الفنية في المجالات البيئية في الدول الأعضاء.
- مطالبة برنامج الامم المتحدة للبيئة بمواصلة تقديم الدعم المؤسسي لبرنامج البيئة في الاسكوا، على الأقل خلال فترة السنتين القادمة.

دال - في مجال التنمية الصناعية

اعطاء أولوية لمساعدة بلدان المنطقة في جهود التخطيط الصناعي وبالخصوص تحسين التنسيق الاقليمي فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية.

هاء - في مجال السكان

قيام الاسكوا بمساعدة الدول الأعضاء في مجال احصاءات القوى العاملة، وخاصة في مجال المسوحات ما بين التعدادات السكانية لتوفير المعلومات عن القوى العاملة في هذه الفترة.

واو - في مجال الادارة العامة والمالية العامة

٧٨- اقترح ممثل صندوق النقد العربي اجراء «دراسة الأسواق المالية في منطقة الاسكوا» (عنصر البرنامج ١-٢) بالتنسيق مع الصندوق المذكور.

زاي - في مجال العلم والتكنولوجيا

(٤) اعطاء أولوية عليا للبرنامج الفرعي ٢-٣ «دور مؤسسات القطاع العام وأثرها في اكتساب التكنولوجيا وتطويعها» وذلك لكون القطاع العام يشكل المستثمر الرئيسي وأكبر مستخدم للتكنولوجيا وخاصة المستوردة في دول المنطقة؛

(ب) تضمين البرنامج الفرعي ١-٢ «تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية» دراسة البنية المؤسسية والأطر التنظيمية المناسبة لعملية تنمية القدرات التكنولوجية. بهذا الخصوص أفاد مقترن المقترن بأنه يجب أن ينظر إلى المشروعين المقترنين في (٤) و (ب) دون تأثير أو تقليل من أهمية وتأثيرية المشاريع الواردة في الوثيقة المشار إليها أعلاه.

حاء- في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية

القيام بتنظيم حلقات دراسية في مجالات التنمية الاجتماعية والبشرية، وذلك لتبادل الخبرات مباشرةً وعدم حصرها في دراسات أو نشرات.

طاء- في مجال الاحصاء

(١) ان تقوم الاسكوا بتقديم المساعدات الفنية في المجالات التالية:

- تطوير نظم تقدير الناتج بالأسعار الثابتة بما يضمن احتساب الصادرات بقوتها الشرائية الحقيقة؛
- تطوير بيانات التجارة الخارجية بما يساعد على تسهيل احتساب الأرقام القياسية لأسعار الاستيرادات؛
- تطوير بنوك البيانات الاحصائية في الدول الأعضاء باستخدام الحاسوبات الالكترونية؛
- توسيع مجال برنامج تعزيز القدرات الوطنية في ميدان مسح الأسر ليشمل مساعدة الدول لتوسيع جهودها واستخداماتها لمسح الأسر لإعداد بيانات عن الحالة الديموغرافية وقياس التغير في هيكلية الأسر، والعمالة، ومسوح التغذية.

ياء- في مجال الشركات عبر الوطنية

تقديم الناتج رقم (١) الخاص بإعداد تقرير إلى لجنة مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية بحيث يتم انجازه في الرابع الأخير من العام الحالي، ووضعه تحت تصرف المنظمات الإقليمية في المنطقة للاستفادة منه.

-٧٩ وقد أبدى الأمين العام التنفيذي تقديره لما حظت به الأعضاء ومقترناتهم، وأشار إلى أن الأعمادة التنفيذية ستحاول تطبيقها في حدود القيود المفروضة عليها. وإذا لم يمكن ذلك في فترة السنين ١٩٨٩-١٩٨٨، فإنها ستؤخذ في الاعتبار في الخطة متعددة الأجل ١٩٩٥-١٩٩٠.

-٨٠ وفي النهاية ثمن معظم الأعضاء الجهد التي بذلتها الأمانة التنفيذية لإعداد مشروع برنامج العمل والأولويات وافقوا على إقرار المشروع مع مراعاة الملاحظات المذكورة.

مشروع الخطة متعددة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، والاطار العام والأولويات (البند ١٠ من جدول الأعمال)

(Corr.1-2 E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1)

-٨١ قدم الأمين العام التنفيذي مشروع الخطة متعددة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ بكلمة أشار فيها إلى طبيعة التخطيط والبرمجة في إطار الأمم المتحدة التي تتبع ميزانياتها البرنامجية على أساس خطط

متوسطة الأجل مدة كل منها ٦ سنوات، تترجم قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الاقتصادية والإقليمية.

-٨٢ وذكر أن مشروع الخطة قد وضع في ضوء الخبرة التي تم اكتسابها من تنفيذ الخطة متوسطة الأجل الحالية، وأنها أخذت بعين الاعتبار المتغيرات الإقليمية والعالمية، والتطورات المستقبلية. وقد تمت صياغتها ومراجعتها بناء على النتائج التي توصل إليها اجتماع الشخصيات رفيعة المستوى الذي دعى الاسكوا لعقده في عمان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. وأكد أن مشروع الخطة المعروض يمثل انطلاقاً جديدة من ناحية الاهتمام الكبير بالأنشطة المشتركة بين القطاعات وأنها تميز عن الخطة السابقة بإعادة الاهتمام بقطاع الثروة المعدنية، وبتسليط الضوء على التكنولوجيا الملائمة والفعالة، والمعلوماتية المتقدمة، وتنمية الموارد البشرية، والتركيز على القطاعات الانتاجية والتوسّع بدراسة القضايا الاجتماعية المتنوعة.

-٨٣ وقد أشاد معظم الأعضاء بالجهد المبذول في إعداد مشروع الخطة. وأبدى بعضهم عدداً من الملاحظات فيما يتعلق بالنظرية العامة الواردة بمقدمة مشروع الخطة وبكونها لم تعكس بدرجة كافية الانجازات التنموية، والإيجابيات التي تم تحقيقها في المنطقة خلال الفترة الماضية، ولم توف موضوع الحرب حقه من الاهتمام، ولم توضح بدرجة كافية آثار تلك الحروب والصراعات على اقتصادات دول المنطقة وعملية التنمية بها. وأبدى البعض الآخر ارتياحه لما جاء في المقدمة من تحليل وتشخيص واقعيين. وأشاروا بتوصيف التنمية الذي يعتبر أن الإنسان غاية التنمية. وقد أبدى بعض الأعضاء ملاحظات على ما جاء بالخطة، وطلب عدد كبير من الأعضاء إتاحة الفرصة لدراسة متأدية لمشروع الخطة من قبل الجهات المختصة في أقطارهم، على أن يوافوا الأمانة التنفيذية بمالحظاتهم عليها خلال فترة زمنية محددة.

-٨٤ وقد شكر الأمين العام التنفيذي الأعضاء على ملاحظاتهم القيمة، وأشار إلى ضرورة إقرار الإطار العام للخطة لتقديمها ضمن خطط اللجان الأخرى للأمم المتحدة. وأكد إتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء لدراسة مشروع الخطة تفصيلاً واستعداد الأمانة التنفيذية لتلقي جميع ملاحظاتهم وتعليقاتهم عليها وأخذها في الاعتبار.

-٨٥ وبناء عليه وافقت اللجنة على مشروع قرار بشأن الخطة متوسطة الأجل - الإطار العام والأولويات - (انظر مشروع القرار ٤ في الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا التقرير) وطلبوها أن تتناول المقدمة الامكانيات الكافية في دول المنطقة والجهود المبذولة من قبل الأعضاء في الفترة الماضية، والتأكيد على أهمية الظروف المحيطة بالمنطقة وأثر الحروب والصراعات الممتدة على عملية التنمية فيها. (انظر أيضاً الجزء الأول، الفقرات ١٦-١٤)

-٨٦ وقد قدم الوفد الفلسطيني ملاحظاته الأولية كتابة طالباً من الأمانة التنفيذية تضمين برامج العمل والأولويات لسنوات القادمة عدداً من الأنشطة ذات الصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، مع إعطاء الأولوية للمجالات التالية:

- الصناعات الغذائية وخاصة تلك القائمة على استخدام المواد الزراعية المنتجة محلياً؛
- دراسة جدوى أولية لإنشاء عدد من المراكز التدريبية والانتاجية في مجالات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات النسيجية والصناعات الخشبية؛
- تطوير الصيد البحري؛
- دراسة واقع وامكانيات مراكز البحوث والمختبرات العلمية القائمة في الأراضي المحتلة وخاصة منها القائمة في الجامعات الفلسطينية والتي لها علاقة بالصناعة، وتطويرها؛
- امكانية تنفيذ مسح صناعي شامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المتخصصة.
- ٨٧ ووعدت الأمانة التنفيذية باخذ ذلك في الاعتبار في اطار الملاحظات الأخرى التي ترد من الدول الأعضاء وفي حدود الامكانيات المتاحة.

مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للدورة الرابعة عشرة للاسكوا
(البند ١١ من جدول الأعمال) (E/ESCWA/14/L.1)

- ٨٨ قدم أمين سر اللجنة جدول الأعمال المقترن للاجتماع الوزاري للدورة الرابعة عشرة للاسكوا وتم إقراره لعرضه على الاجتماع الوزاري.
- ٨٩ وذكر أحد المندوبين أنه من الضروري قراءة تقرير اللجنة الفنية، أو ملخصه، على الاجتماع الوزاري وذلك تسهيلاً لمهمته. وأشار بالنسبة إلى البند ١١ من جدول أعمال الاجتماع الوزاري إلى أهمية قيام الأمانة التنفيذية بدراسات تتناول الآثر الاقتصادي والاجتماعي للعاملة الوافدة على البلدان المستقبلة للأيدي العاملة بعد أن أعدت الأمانة التنفيذية دراسات عن الآثر الاقتصادي والاجتماعي لعودة المغتربين على بعض البلدان المصدرة للأيدي العاملة.
- ٩٠ وقال الأمين العام التنفيذي أن دراسة العام القادم ستتناول أربعة من بلدان المنطقة المستقبلة للأيدي العاملة.
- ٩١ واعتمدت اللجنة الفنية التوصية بإقرار جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري مع أخذ ما أبدى من ملاحظات في الاعتبار.

ما يستجد من أعمال (البند ١٢ من جدول الأعمال)(٤) تعديل النظام الداخلي للجنة فيما يتعلق بالتصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية

٩٢- عرض أمين سر اللجنة، في إطار هذا البند، مذكرة الأمين العام التنفيذي (E/ESCWA/C.1/14/10/Rev.1) التي اقتربت فيها الأمانة التنفيذية تعديل النظام الداخلي للجنة بحيث يكون نص المادة ٣٦ كما يلي: «للرئيس حق افتتاح جلسات اللجنة أو هيئاتها الفرعية والبدء في المناقشة عند حضور ثلث الأعضاء على الأقل، على أن اتخاذ القرارات يقتضي حضور أغلبية الأعضاء».

٩٣- واعتمدت اللجنة الفنية هذا التعديل.

(ب) دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي ووظائفه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة

٩٤- أحاطت اللجنة علمًا بما ورد في وثيقة الأمانة التنفيذية E/ESCWA/C.1/14/11

الفصل الثاني
تنظيم أعمال الدورة الخامسة

الف - مكان و تاريخ انعقاد الدورة

-٩٥- عقدت الدورة الخامسة للجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في مقر الاسكوا ببغداد، الجمهورية العراقية، في الفترة من ٣١ آذار / مارس الى ٢ نيسان / ابريل ١٩٨٧ لمناقشة البنود الواردة في جدول الاعمال المبين في الفقرة (هاء) من هذا البند ورفع توصياتها بهذا الشأن الى الدورة الرابعة عشرة للاسكوا . وقد شملت أعمالها عقد خمس جلسات.

باء - الحضور (١)

-٩٦- حضر الدورة مندوبون عن أعضاء الاسكوا التالية: الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، منظمة التحرير الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، مصر، اليمن الديمقراطية، الجمهورية العربية اليمنية.

-٩٧- واستنادا الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا شاركت في أعمال الدورة الخامسة للجنة الفنية بصفة استشارية الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة او وكالاتها المتخصصة، من غير الاعضاء في الاسكوا: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اندونيسيا، جمهورية المانيا الاتحادية، بولندا، الجمهورية الديمقراطية الالمانية، تشيكوسلوفاكيا، جيبوتي، رومانيا، السودان، سويسرا، الصين، فرنسا، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الامريكية.

-٩٨- وحضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، برنامج الاغذية العالمي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج الامم المتحدة للبيئة، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة العمل الدولية.

-٩٩- وشارك في الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات القليمية الحكومية وغير الحكومية التالية: ، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، الاتحاد العربي للصناعات الهندسية، الاتحاد العربي للنقلين البحريين، اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، صندوق النقد العربي، المعهد العربي للتخطيط، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المنظمة العربية للمواضفات والمقاييس، منظمة المقطرات العربية المصدرة للنفط (أوابك)، منظمة العمل العربية.

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة انظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/INF.2/Rev.2

١٠٠ - كما شارك في الدورة ايضاً بصفة مراقب ممثلون عن الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، الصندوق السعودي للتنمية.

١٠١ - وشارك في الدورة بصفة مراقب ممثل عن مجلس التعااضد الاقتصادي (CMEA).

جيم - وثائق التفويف

١٠٢ - بعد فحص وثائق تفويف ممثلي الدول الأعضاء وسائر الدول والمنظمات المشاركة في الدورة الخامسة للجنة الفنية، تقرر قبول وثائق تفويف جميع هؤلاء الممثلين^(١).

١٠٣ - انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

١٠٣ - تم انتخاب رئيس وفد العراق رئيساً للدورة؛ ورئيس وفد الجمهورية العربية السورية نائباً للرئيس، ورئيس وفد مصر مقرراً.

١٠٤ - اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الأولى المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ بنود جدول الأعمال المؤقت الواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/L.1/Rev.2 باعتبارها جدول أعمال الدورة الخامسة، على النحو التالي:

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - إقرار جدول الأعمال

٤ - تنظيم الأعمال

٥ - دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء في الاسكوا للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الخامسة للجنة الفنية

(١) الجلسة الأولى المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧.

٦- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧؛

(ب) متابعة قرارات اللجنة:

١٠١ القرار ١٢٨ (د-١٢) بشأن عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادئ؛

١٠٢ القرار ١٤٢ (د-١٣) بشأن «برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧»؛

١٠٣ القرار ١٤٣ (د-١٣) بشأن الأنشطة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية؛

١٠٤ القرار ١٤٤ (د-١٣) بشأن ملء الشواغر في الأمانة التنفيذية؛

١٠٥ القرار ١٤٥ (د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال؛

١٠٦ القرار ١٤٦ (د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني؛

١٠٧ القرار ١٤٧ (د-١٣) بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛

١٠٨ القرار ١٤٨ (د-١٣) حول التشاور الإقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية؛

١٠٩ القرار ١٤٩ (د-١٣) بشأن الوضع المالي للجنة؛

١٠٠ القرار ١٥٠ (د-١٣) بشأن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والتي تؤثر على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض الثلاث سنوات في عام ١٩٨٦؛

١٠١ القرار ١٥٢ (د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي؛

١٠٢ القرار ١٥٣ (د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٧- اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية والمجتمعات الاقليمية للأمم المتحدة على الصعيد الاقليمي

٨- التعاون فيما بين البلدان النامية والمنظمات الاقليمية

٩- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٨٨

١٠- مشروع الخطة متوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٠

١١- مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للدورة الرابعة عشرة لاسكوا

١٢- ما يستجد من أعمال

١٣- اعتماد تقرير اللجنة.

وأو- تنظيم الأعمال (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٠٥- اعتمدت اللجنة في جلستها الاولى المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ تنظيم الأعمال المقترن الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/14/2 زاي- اعتماد تقرير الدورة الخامسة للجنة الفنية (البند ١٣ من جدول الأعمال)

٦- في الجلسة الخامسة المعقودة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ اعتمدت اللجنة تقريرها الى الدورة الرابعة عشرة لاسكوا وفوضت المقرر استكمال التقرير حسب الأصول.

المرفق

قائمة بالوثائق المقدمة للدورة الخامسة للجنة الفنية

<u>العنوان</u>	<u>العدد</u>	<u>الرقم</u>
- جدول الأعمال	٣	E/ESCWA/C.1/14/1
- جدول الأعمال المؤقت الم مشروع	٣	E/ESCWA/C.1/14/L.1/Rev.2/Add.1
- تنظيم الأعمال المقترن	٤	E/ESCWA/C.1/14/2
- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة التي ليست أعضاء في الأسكوا للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الخامسة للجنة الفنية مذكورة من الأمين العام التنفيذي	٥	E/ESCWA/C.1/14/3/Rev.1
- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧	٦(أ)	E/ESCWA/C.1/14/4(Part I) and Corr. 1
- إداء البرنامج وتعديلاته المقترنة	٦(أ)	E/ESCWA/C.1/14/4(Part I) and Add.1
- أنشطة التعاون الفني ومشاريع المساعدة الفنية	٦(أ)	E/ESCWA/C.1/14/4(Part II) and Corr.1
- الاجتماع الثلاثي لمشروع مسح الأسر	٦(أ)	E/ESCWA/C.1/14/4(Part II) and Add.1
- تحديد مشاريع معينة لترويج التكنولوجيات الناجزة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح في منطقة الأسكوا	٦(أ)	E/ESCWA/C.1/14/4/Add.1 and Corr.1
- جوانب السياسة العامة للاستراتيجية القليمية لتطوير النقل وعناصر تخطيط النقل	٦(أ)	E/ESCWA/C.1/14/4/Add.2
- المواءمة والتوحيد في مجال النقل البري في غرب آسيا	٦(أ)	E/ESCWA/C.1/14/4/Add.3 and Corr.1
- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: متابعة قرارات اللجنة	٦(ب)	E/ESCWA/C.1/14/5/Rev.1
- ١٠، القرار ١٢٨ (١٢-١٢) بشأن عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادئ	٦(ب)	E/ESCWA/C.1/14/5/Add.1

<u>العنوان</u>	<u>البند</u>	<u>الرifer</u>
- '٢، القرار (١٤٢-د-١٣) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.2
- '٣، القرار (١٤٣-د-١٣) بشأن الأنشطة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.3
- '٤، القرار (١٤٤-د-١٣) بشأن صلة الشواغر في الأمانة التنفيذية	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.4
- '٥، القرار (١٤٥-د-١٣) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.5/Rev.1
- '٦، القرار (١٤٦-د-١٣) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.6
- '٧، القرار (١٤٧-د-١٣) بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.7/Rev.1
- '٨، القرار (١٤٨-د-١٣) حول التشاور الإقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.8
- '٩، القرار (١٤٩-د-١٣) بشأن الوضع المالي للجنة	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.9
- '١٠، القرار (١٥٠-د-١٣) بشأن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والتي تؤثر على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي: استعراض الثلاث سنوات في عام ١٩٨٦	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.10
- '١١، القرار (١٥٢-د-١٣) بشأن طلب الانتقال من مقر اللجنة الحالي	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.11/Rev.1
- '١٢، القرار (١٥٣-د-١٣) بشأن تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٦(ب)	E/ESCPA/C.1/14/5/Add.12/Rev.1
- اجراءات متابعة المؤتمرات العالمية والاجتماعيات الإقليمية للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي مذكورة من الأمين العام التنفيذي	V	E/ESCPA/C.1/14/6 and Add.1
(٤) الاجتماع الحكومي الفني المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجدددة

العنوان	البند	الرمز
(ب) الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية لاعضاء اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(ج) الاجتماع الفني الحكومي المشترك بشأن الأمان الغذائي
- التعاون فيما بين البلدان النامية وجمع المنظمات الإقليمية	٨	E/ESCWA/C.1/14/7
- مذكرة من الأمين العام التنفيذي
- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة الستينيات ١٩٨٩-١٩٨٨	٩	E/ESCWA/C.1/14/8
- مذكرة من الأمين العام التنفيذي
- مشروع الخطة المتوسطة الأجل للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٠ «الاطار العام والأولويات»	١٠	E/ESCWA/C.1/14/9/Rev.1
- مذكرة من الأمين العام التنفيذي
- النصاب القانوني للجنة وهيئاتها الفرعية	١٢	E/ESCWA/C.1/14/10/Rev.1
- مذكرة من الأمين العام التنفيذي
- دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي	١٣	E/ESCWA/C.1/14/11
- ووظائفه في القطاعين الاقتصادي
- الاجتماعي في الأمم المتحدة
- مذكرة من الأمين العام التنفيذي
- تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها	١٤	E/ESCWA/C.1/14/12
- الخامسة
- قائمة مؤقتة بالوثائق	E/ESCWA/C.1/14/INF.1/Rev.2
- قائمة بالمشتركون	E/ESCWA/C.1/14/INF.2/Rev.2